S/PV.9440

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة **9440**

الثلاثاء، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد فرانسا دانيز	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد بيريس لوسي
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة آل رحمة
	سويسرا	السيدة تشاندا
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد أولميدو
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكيرسلي
	موزامبيق	السيد كومانغا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2023/730)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2023/730)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى؛ وسعادة السيد جواو صمويل كاهولو، الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛ والسيدة جوزفين ماليموكونو، رئيسة تنسيقية تجمعات رابطات المنظمات النسوية في منطقة البحيرات الكبرى.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/730 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

أعطي الكلمة الآن للسيد هوانغ شيا.

السيد هوانغ شيا (*تكلم بالفرنسية*): أشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لعرض آخر تقرير للأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2023/730).

يذكر أعضاء المجلس أنني عندما مثلت آخر مرة أمام المجلس (S/PV.9307) أعربت عن القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتصاعد التوترات في منطقة البحيرات الكبرى الذي يثير القلق بنفس القدر. للأسف، وبعد مرور ستة أشهر، لم تتحسن الحالة الأمنية والإنسانية. بل على العكس من ذلك، نشهد في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية استئنافا للأعمال القتالية الواسعة النطاق في ماسيسي وروتشورو في مقاطعة كيفو الشمالية. ولا يزال خطر المواجهة المباشرة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، اللتين لا تزال كل منهما تتهم الأخرى بدعم الجماعات المسلحة المعادية – حركة 23 مارس من جهة، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا من جهة أخرى – خطرا حقيقيا. إن الحشد العسكري في كلا البلدين، وغياب الحوار المباشر الرفيع المستوى، واستمرار خطاب الكراهية، كلها علامات مقلقة لا يمكننا تجاهلها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوسع المثير للقلق للقوات الديمقراطية المتحالفة يهدد السلامة الإقليمية بسبب صلاتها الإرهابية.

وما زلنا نشعر بقلق مماثل إزاء التدهور الخطير للحالة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع تزايد عدد المشردين واللاجئين، وغالبيتهم العظمى من الفتيات والفتيان والنساء والرجال الذين تحطمت آمالهم وحقوقهم فعليا. ويجب أن تنتهي معاناتهم. ولذلك، نكرر نداءنا إلى المجتمع الدولي بأسره لزيادة المساعدة الإنسانية واتخاذ تدابير عاجلة لتيسير عودة المشردين إلى ديارهم، وقبل كل شيء، لضمان تعليم الأطفال، الذين هم مستقبل الغد.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالالتزام المستمر للجهات الفاعلة في المنطقة والمجتمع الدولي على الجهود الدؤوبة لتعزيز السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. وأود أن أذكر، على وجه الخصوص، الرئيس إيفاريست ندايشيميي، رئيس بوروندي؛ ورئيس أنغولا جواو لورنسو؛ والميسر المكلف من جماعة شرق أفريقيا، الرئيس السابق أوهورو كينياتا. وأود أيضا أن أشيد بجهود الاتحاد الأفريقي، الذي عقد مؤتمر قمة رباعي في حزيران/يونيه لتعزيز التنسيق بين عمليتي لواندا ونيروبي. وأعقب ذلك الاجتماع الرفيع المستوى لرؤساء أركان الأعضاء في مؤتمر القمة الرباعي، في 6 تشرين الأول/أكتوبر في أديس أبابا، استهدف أيضا تنسيق طرائق نشر القوات العسكرية

وعملياتها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهاتان المبادرتان مشجعتان وينبغي لمجلس الأمن، في رأيي، أن يدعمهما، لأنهما تعكسان تصميم الدول والمنظمات في المنطقة على إعطاء الأولوية للتوصل إلى حل سياسي، مع القيام في الوقت نفسه باستعدادات عسكرية لاحتمال استخدام القوة ضد الجماعات المسلحة التي ترفض إلقاء أسلحتها.

ومنذ عدة أشهر الآن، وكجزء من المساعي الحميدة للأمين العام وولايتي، قمت بزيارة عدة بلدان في المنطقة، ولا سيما أنغولا وأوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، للدعوة إلى السلام، ومحاولة زيادة تعزيز الثقة وتعبئة جميع الشركاء لإيجاد حل سلمي للتحديات التي تواجه المنطقة. وفي ذلك الصدد، تتيح الجهود المبذولة لتنشيط اتفاق أديس أبابا الإطاري فرصة لتعبئة جميع أصحاب المصلحة وزيادة العمل لتحقيق أهداف الاتفاق. وفي ذلك الصدد، سينظم مكتبي معتكفا في الفترة من 31 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر في ديربان، جنوب أفريقيا، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، وفقا لقرار الاجتماع الحادي عشر الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية لتقييم الاتفاق، بعد 10 سنوات من اعتماده من جانب البلدان الموقعة. ولا يزال الاتفاق الإطاري محوريا للسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

وعلى نفس المنوال، سأواصل الدعوة إلى اتخاذ تدابير غير عسكرية، ولا سيما من خلال الخلية التنفيذية التابعة لفريق الاتصال والتنسيق، التي تعمل على استكمال عمليات السلام الجارية بغية إعادة الجماعات المسلحة الأجنبية إلى بلدانها الأصلية. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر دعوتي إلى جميع الجماعات المسلحة إلى إلقاء أسلحتها وإلى الجماعات المسلحة الكونغولية للانضمام من جديد إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار.

وأود أيضا أن أذكر أعضاء المجلس بأن الأمم المتحدة ملتزمة بتعزيز السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى من خلال استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى، التي تتضمن 14 مبادرة رئيسية يهدف تنفيذها الفعال تحديدا إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة. ولذلك، فإنني أدعو جميع الشركاء إلى سد الفجوة التمويلية لتلك الاستراتيجية، التي ثبتت ميزتها النسبية.

وفي هذا الصدد، في المنتدى الرفيع المستوى بشأن تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية المتعلقة بتعدين الذهب بالوسائل الحرفية الذي عُقد في أيلول/سبتمبر في كينشاسا بدعم من مكتبي وأمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ناشدت جميع الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى تنفيذ الاستراتيجية وآلية التعقب الإقليمية المنبثقة عنها، بالنظر إلى العلاقة القوية بين الاستغلال غير المشروع لتعدين الذهب بالوسائل الحرفية والاتجار به وتمويل الجماعات المسلحة العاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ذلك السياق، اختتمت أنا والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى للتو بعثة مشتركة إلى الصين تهدف إلى تعبئة قدر أكبر من الدعم السياسي والدبلوماسي والمالي والتقني من الشركاء من أجل حوكمة شفافة للموارد الطبيعية، تمشيا مع توصيات حلقة عمل الخرطوم بشأن الموارد الطبيعية.

وبالمثل، تواصل الأمم المتحدة في المنطقة، من خلال المبادرة الرئيسية بشأن إشراك المرأة في قضايا السلام والأمن، تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة، فضلا عن الشباب، في مبادرات الحوار السياسي.

فللنساء والشباب دور هام يؤدونه ومسؤولية يتعين عليهم تحملها في السعي إلى تحقيق السلام والأمن في المنطقة. وفي ذلك الصدد، سيواصل مكتبي دعم المهام الدعوية التي تضطلع بها القيادات النسائية، وكان آخرها في نهاية آب/أغسطس في كينشاسا وغوما، بهدف تعزيز حماية المرأة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وكفالة اضطلاعها بدور أكبر في عمليات السلام.

ولا يفوتني أن أؤكد من جديد أهمية إعطاء الأولوية للمساعي الدبلوماسية ومواصلة الحوار لإيجاد حل مناسب للتغلب على التحديات الراهنة سعيا لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار في منطقة البحيرات

الكبرى. فنحن بحاجة إلى حل سياسي أكثر من أي وقت مضى. إننا بحاجة إلى إجراء الحوار مع الأطراف المعنية وتكثيف ما نبذله من جهود معها حتى تتمكن من ممارسة ضبط النفس والحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة وتنفيذ الخطوات المعتمدة في إطار عمليتي لواندا ونيروبي. فالحلول العسكرية وحدها لن تكون كافية لبناء سلام قوي ودائم. إن الإرادة السياسية وحسن النوايا والرغبة الحقيقية في إنهاء معاناة الشعب هي العوامل التي ستحدث الفارق في النهاية – وأنا على يقين من ذلك، تمشيا مع اتفاق أديس أبابا الإطاري، نصا وروحا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد هوانغ شيا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد كاهولو.

السيد كاهولو (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن زميلي السفير هوانغ شيا قد تناول بالتفصيل مختلف المبادرات القائمة في منطقة البحيرات الكبرى، سأقصر تركيزي على ما يحدث حاليا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. تتسم الحالة الأمنية والإنسانية في الجزء الشرقي من البلد بالتوتر وعدم إمكانية التنبؤ بها بعد استئناف الاشتباكات بين حركة 23 مارس والجماعات المسلحة المحلية التي تعرف عن نفسها باسم جماعات الوازاليندو. وتفيد التقارير بوقوع تلك الاشتباكات في الجزء الشرقي من ماسيسي والجزء الشمالي الغربي من روتشورو، في انتهاك لوقف إطلاق النار الحالي في رواندا الذي أعلن في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وتتسم الحالة الأمنية أيضا بعمليات اغتيال محددة الأهداف وعمليات قتل للمدنيين تنفذها حركة 23 مارس في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وقد تحققت آليتا التحقق الإقليميتان التابعتان للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وجماعة شرق أفريقيا من عمليات القتل الأخيرة. لقد وقعت تلك العمليات في 15 تموز/يوليه في روبونا، تجمع بوكومبو في إقليم روتشورو، حيث قتلت حركة 23 مارس 12 من المدنيين العزل، منهم نساء وأطفال، وفي مارانغارا، حيث قُتل 11 مدنيا في 16 آب/أغسطس 2023. ووقعت عمليات قتل أخرى مؤخرا في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في بوشينغ، على بعد ستة كيلومترات جنوب رومانغابو في إقليم روتشورو حيث قُتل ثمانية مدنيين.

وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر، منعت حركة 23 مارس آليتي التحقق الإقليميتين التابعتين للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وجماعة شرق أفريقيا، اللتين طلبت إليهما القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا الاضطلاع بمهمة تحقق، من الوصول إلى المنطقة المعنية عند حاجز طريق أقامته في موارو. وتواجه خريطة طريق لواندا وعملية نيروبي طريقا مسدودا بعد رفض حركة 23 مارس الانسحاب من جميع المناطق التي تحتلها في إطار عملية التجميع المسبق في رومانغابو قبل عملية التجميع في كوندو، على النحو الذي قررته خريطة طريق لواندا. وقد أسفر رفض حركة 23 مارس الانسحاب وعودتها إلى احتلال بعض المناطق التي كانت سلمتها سابقا إلى القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا، التي تشكّل جزءا من تلك العمليات، عن توترات بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كانياماهورو واشتباكات بين الحركة والجماعات المسلحة المحلية المعروفة باسم وازاليندو في إقليمي ماسيسي وروتشورو، مما تسبب في نزوح الناس ومن ثم أصبحت الحالة الإنسانية أكثر خطورة. ونتيجة لهذه الحالة فإن بعض طرق الاتصال والإمداد التي فُتحت بالفعل مهددة بالإغلاق.

وقد تشاطرت تقريري الذي أصف فيه استمرار حالة التوتر في مقاطعات كيفو الجنوبية وإيتوري وأويلي العليا. وتشاطرت مع مجلس الأمن أيضا تقييمي للحالة الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وكينيا، ودعوت مجلس الأمن إلى إيلاء اهتمام أكبر لما يحدث في تلك البلدان. فالحالة في السودان تهدد وجود ذلك البلد كدولة مستقلة، بالنظر إلى النزاع المستمر بين الجهتين المتنافستين صاحبتي المصلحة – القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع.

وأخيرا، أود أن أسترعي انتباه مجلس الأمن إلى الحالة المتصلة بأنشطة تنظيم أهل السنة والجماعة – الدولة الإسلامية في شمال موزامبيق، التي لا تزال تؤثر سلبا على الحالة الأمنية في منطقتي متوارا وروفوما المجاورتين اللتين تقعان في جمهورية تنزانيا المتحدة.

وأود أن أختتم كلمتي بالتدبر فما يلي. ثمة مبادرتان حاليا تقودهما المنظمات دون الإقليمية: خريطة طريق رواندا، بقيادة سعادة السيد جواو

مانويل غونسالفيس لورنسو، الرئيس الحالي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ونصير الاتحاد الأفريقي للسلام والمصالحة في أفريقيا والوسيط بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. أما المبادرة الأخرى فيقودها السيد إيفاريست ندايشيميي، رئيس بوروندي ورئيس جماعة شرق أفريقيا. وهناك أيضا المبادرة التي يقودها الرئيس السابق لكينيا أوهورو كينياتا. وندعو مجلس الأمن والأمم المتحدة إلى دعم تلك المبادرات لإقناع الجماعات المسلحة كافة بأهمية إلقاء أسلحتها ودعم المبادرات الجارية تحت قيادة دون إقليمية تشرف عليها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وإذ أختتم هذه الإحاطة، أود أن أناشد المجتمع الدولي بقوة أن يدعم المؤسسات الموجودة في الميدان، مثل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، في تنفيذ جميع تلك المبادرات. وقد أثبتنا في الأشهر القليلة الماضية أنه يمكن أن يكون للشراكات الاستراتيجية بين هيئات الأمم المتحدة والمنظمات المحلية والإقليمية ودون الإقليمية أثر إيجابي على تنفيذ ومواءمة مختلف المبادرات القائمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد كاهولو على إحاطته.

(تكلم بالفرنسية)

أعطي الكلمة الآن للسيدة ماليموكونو.

السيدة ماليموكونو (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر المجلس على إتاحة هذه الفرصة لي لأتكلم بالنيابة عن المجتمع المدني بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى والمسائل الهامة بالنسبة لها. ويسعدني ويشرفني أن أمثل نساء بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

إن تنسيقية تجمعات رابطات المنظمات النسوية في منطقة البحيرات الكبرى، التي أتشرف بتمثيلها اليوم، هي شبكة تضم 11 جمعية نسائية من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا – تتألف من 861 1 رابطة – ويمتد ائتلافها إلى بلدان أخرى في المنطقة.

وكما يعلم المجلس، ما فتئت منطقة البحيرات الكبرى تشهد أزمات وتنقلات للسكان بين البلدان، ولا سيما بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا ومختلف جيرانها، منذ أكثر من عقدين. إن المستوى المرتفع للعسكرة والنزاعات المتكررة في المنطقة يهدد استقرارها وكانت له عواقب وخيمة من حيث تدهور التماسك الاجتماعي ولا سيما لحماية المدنيين والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. وآثار تلك الأزمات المتكررة على النساء والفتيات كثيرة. فيعطل نزوح السكان تعليم الأطفال في المرحلتين الابتدائية والثانوية، ويزيد احتمال عدم قدرة الفتيات على الوصول إلى المدارس في مناطق النزاع بمقدار الضعف مقارنة بالفتيان. ونتيجة لذلك، تؤدي حالات النزاع في منطقة البحيرات الكبرى إلى تضخيم أوجه عدم المساواة بين الرجال والنساء، ويعيش العديد من الأطفال حاليا في ظروف صعبة. فبنهاية آب/أغسطس، كانت فرقنا في غوما، في مقاطعة كيفو الشمالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قد سجلت ما لا يقل عن 441 27 طفلا مشردا، 158 15 منهم فتيات و 283 12 منهم فتيان. ومن بين هؤلاء، هناك 250 – 148 فتاة و 102 فتى – يعانون من إعاقات، و 210 – 60 فتى و 150 فتاة، من بينهم 71 أما مراهقة – أرباب أسر معيشية.

وتبرز ثلاث مشاكل رئيسية من الحالة الأمنية المحفوفة بالمخاطر في المنطقة – انخفاض تماسك المجتمعات عبر الحدود؛ وضعف حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والجنساني؛ ومحدودية المساحات السياسية ومساحات الحوار لأصوات النساء. ولذلك، يصبح دور منظمات المجتمع المدني حاسما وينبغي زيادة تعزيزه ليس فقط لبناء جسور حقيقية بين المجتمعات والحكومات بل كذلك لتهيئة مجالات للمساءلة والحوار فيما بينها وزيادة الوعي بين المجتمعات فيما يتعلق بثقافة السلام والتسامح واللاعنف وتعبئة المواطنين بوصفهم أصحاب حقوق.

وتود التنسيقية وحلفاؤها في المنطقة اغتنام هذه الفرصة للإعراب عن تقديرهم للجهود التي تبذلها دول منطقة البحيرات الكبرى بتوجيه من الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. بيد أن الحركات النسائية تود أن تشارك بقدر أكبر في أطر التشاور والتبادل الرفيعة المستوى الرامية إلى إحلال السلام والأمن الدائمين.

وتحقيقا لتلك الغاية، ندعو إلى عقد دورة استثنائية بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى يمكننا أن نعرض فيها، بوصفنا نساء، خطتنا المتعلقة بالسلام والأمن؛ وتقديم الدعم للفئات المهمشة، بما في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال مشاريع عابرة للحدود يمولها الشركاء للمساهمة بشكل أكثر فعالية في الحوار وعملية السلام وحل النزاعات وبناء السلام؛ والمشاركة المتساوية والمباشرة والهامة للمجتمع المدني والشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة في جميع عمليات السلام التي تدعمها الأمم المتحدة والشركاء الدوليون؛ ودعم مبادرات بناء السلام المحلية والمجتمعية القائمة على الاحتياجات التي تراعي الفوارق بين الجنسين بما يتماشى مع برنامج العمل من أجل المرأة والسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى؛ ودعم المبادرات التي تستجيب لحالات الطوارئ الإنسانية للنساء المشردات، ولا سيما تلك الناجمة عن النزاعات في كيفو الشمالية؛ ودعم إنشاء آلية إقليمية لإشراك المرأة في التعدين وتنظيم المشاريع النسائية، بما في ذلك التجارة داخل المجتمعات وعبر الحدود؛ وتعزيز وإضفاء الطابع المؤسسي على نهج اجتماعي مجتمعي في جهود السلام والأمن ومنع نشوب النزاعات ومكافحة العنف الجنسي والجنساني.

ومن أجل تحسين حماية النساء والأطفال المشردين من سوء المعاملة والعنف في المخيمات والأسر المضيفة، بل وكذلك لضمان حقهم في التعليم، نوصي بتعزيز الأحكام اللازمة لمكافحة جميع أشكال العنف الجنساني بضمان توقيف الجناة وتقديمهم إلى العدالة وإنفاذ القوانين القائمة بصرامة. كما نوصي باستعادة البنية التحتية والمعدات المدرسية المدمرة، وتنفيذ آليات للاندماج الآمن والسهل للفتيان والفتيات في الهياكل المدرسية في المجتمعات التي تستضيفهم.

وبالنظر إلى السياق العالمي، الذي يشمل تحديات مختلفة، ندعو مجلس الأمن إلى مواصلة إعطاء الأولوية لحالة النساء والفتيات في منطقة البحيرات الكبرى. وتلك هي الرسالة التي تود تنسيقية تجمعات رابطات المنظمات النسوية في منطقة البحيرات الكبرى أن توجهها بصوت واحد، على أمل أن يلقى نداؤنا آذانا صاغية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري للتعاون مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى وللدعم المقدم من المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ونعرب عن امتناننا أيضا للسفيرين هوانغ شيا وجواو كاهولو على دعمهما المستمر للتنسيقية، وكذلك للمبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن وغيرهن من القيادات النسائية من جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة اللاتي ما زلن يجاهرن بالدعوة إلى إدماج المرأة وحمايتها في منطقة البحيرات الكبرى.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة ماليموكونو على إحاطتها.

(تكلم بالإنكليزية)

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد أولميدو (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر المبعوث الخاص للأمين العام، والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والسيدة ماليموكونو على إحاطاتهم.

وأود أن أدلي بثلاث نقاط اليوم.

أولا، بعد 10 سنوات من التوقيع على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في أديس أبابا، لا يزال الإطار أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى لتحقيق السلام في المنطقة. والواقع أن العنف بين الجماعات المسلحة وضد السكان المدنيين مستمر على حساب عدد كبير جدا من الأرواح والتشريد القسري. إن وقف إطلاق النار الساري منذ آذار/مارس بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية هش. وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى الحفاظ على وقف إطلاق النار، الذي يشكل إنجازا مهما لاستباب الأمن في المنطقة. وتذكر فرنسا بثلاثة من المبادئ الأساسية للإطار الخاص بالمنطقة، وهي: عدم دعم الجماعات المسلحة؛ احترام سيادة الدول المجاورة وسلامتها الإقليمية؛ وعدم إيواء أو توفير الحماية للأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم وانتهاكات للقانون الدولي. ويجب أن تحترم جميع الأطراف تلك المبادئ. اعتمد المجلس أمس بيانا رئاسيا (S/PRST/2023/5) بشأن الحالة في جمهورية

الكونغو الديمقراطية، وهو ما يشكل علامة إيجابية. وأحاط المجلس علما بالطلب المقدم من سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتزم بالبت في التدابير اللازمة لانسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأسابيع المقبلة. وأعرب المجلس عن قلقه إزاء الدعم الأجنبي المقدم إلى حركة 23 مارس، مطالبا بسحب هذا الدعم فورا، فضلا عن سحب الدعم العسكري المقدم إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وترحب فرنسا بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى عمليات السلام الإقليمية، ولا سيما عمليتا لواندا ونيروبي. ونشجع جهود التنسيق التي تبذل تحت رعاية الاتحاد الأفريقي في إطار الصيغة الرباعية. تجسد تلك الجهود روح مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية، الذي تؤيده فرنسا تأييدا كاملا.

ثانيا، يجب على المنطقة الحشد، بدعم من المجتمع الدولي، للاستجابة للحالة الإنسانية ومكافحة الأسباب الجذرية للنزاعات. إن تقرير الأمين العام (S/2023/730) واضح: الحالة الإنسانية في المنطقة تزداد سوءا. يجب ضمان وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. ويمكن للمنطقة أن تعول على دعمنا. وأشير في ذلك الصدد إلى أن الاتحاد الأوروبي نسق عملية للنقل الجوي إلى غوما تيسمح بنقل الإمدادات الطبية والغذائية. إن حماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب من بين الشروط الضرورية للسلام الدائم. ونرحب بالإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في أعمال العنف المرتكبة في كيفو الشمالية منذ بداية عام 2022. ويجب مضاعفة الجهود لمنع خطاب الكراهية والتحريض على العنف. وتدين فرنسا نهب الموارد الطبيعية في المنطقة والاتجار بها، وهو ما يغذي أنشطة الجماعات المسلحة. ويجب أن تتحد دول البحيرات الكبرى وشركاؤها لتطوير سلاسل قيمة مسؤولة ومستدامة تفيد السكان. ويجب أن تطبق جميع الأطراف الآليات الإقليمية لإصدار شهادات المنشأ.

وبالنسبة للنقطة الأخير من بياني، أود أن أؤكد من جديد أن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما التزاما قويا بتعزيز السلام والديمقراطية والتنمية المستدامة في منطقة البحيرات الكبرى. ولهذا السبب اعتمد الوزراء الأوروبيون في 20 شباط/فبراير استراتيجية متجددة للاتحاد الأوروبي حيال المنطقة. وتسعى تلك الاستراتيجية إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. وتتناول الحالة الأمنية والإدارة الجيدة للموارد والتكامل الإقليمي. والاتحاد الأوروبي على استعداد لدعم إصلاح القطاع الأمني. ومن الأولويات الأخرى التي حددت إدارة الحدود وإعادة إدماج المقاتلين السابقين. وتستند هذه الاستراتيجية إلى الرؤية المشتركة لعام 2030 التي اعتمدت في مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي المعقود خلال الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي. وهي تتماشى مع استراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى، وفي هذا الصدد، نرحب بالعمل الذي يقوده المبعوث الخاص.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، والسيد جواو صمويل كاهولو، الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، على إحاطتيهما. كما استمعنا باهتمام إلى السيدة جوزفين ماليموكونو.

لا تزال الحالة في منطقة البحيرات الكبرى تتأثر تأثرا كبيرا بالأحداث في المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويؤدي تدهور الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تفاقم الحالة على نطاق واسع في المنطقة، مما يؤدي إلى تدهور الظروف الإنسانية. ومما يثير القلق بوجه خاص أعمال حركة 23 مارس، فضلا عن التوترات بين كينشاسا وكيغالي. وما فتئت جماعات مسلحة أخرى غير قانونية تستغل الحالة المتفاقمة من خلال توسيع نطاق أنشطتها غير المشروعة ومهاجمة المدنيين واستغلال الموارد الطبيعية في مأمن من العقاب، فضلا عن تعزيز مواقعها في شرق البلد. وتشمل تلك الجماعات التعاونية من أجل تنمية الكونغو والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وميليشيا زائير والمقاومة من أجل سيادة القانون في بوروندي وماي – ماي. وحدثت أيضا زيادة كبيرة في أنشطة القوات الديمقراطية المتحالفة، وهي جماعة إسلامية، كثيرا ما يستخدم مقاتلوها أساليب إرهابية وأجهزة متفجرة يدوية الصنع. وندعو الجماعات المسلحة غير القانونية إلى إنهاء هذا العنف، وتسليم

أسلحتها، والمشاركة في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بدون شروط مسبقة.

ونؤيد أيضا جهود بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقيادتها لضمان السلام وحماية المدنيين. ولا يزال وجود ذوي الخوذ الزرق في منطقة النزاع عاملا مهما من عوامل تحقيق الاستقرار. ونتفق مع استنتاجات المبعوث الخاص بشأن موضوع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومفادها أنه من المهم، مع مواصلة النظر من جانب كينشاسا والأمم المتحدة في إعادة تشكيل البعثة وانسحابها التدريجي من البلد، مراعاة تطور الحالة في الميدان وآراء البلد المضيف. ونحن مقتنعون بأن تحقيق الأمن والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يصب في مصلحة جميع الدول في منطقة البحيرات الكبرى.

ونرى أن الجهود الإقليمية المبذولة من خلال عمليتي التفاوض في نيروبي ولواندا، فضلا عن الجهود التي تضطلع بها رئاسة جماعة شرق أفريقيا، تتسم بأهمية حاسمة. ونلاحظ أيضا نوايا الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للمساعدة في عملية السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الواضح أن الأساليب العسكرية لن تحقق تطبيعا دائما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى بدون حوار مباشر ومفتوح بين الأطراف الفاعلة الرئيسية في المنطقة وبدون مراعاة المصالح الأمنية للجميع، فإن دوامة العنف ستتفاقم. وندعو إلى وقف شامل للأعمال القتالية والتنفيذ الشامل لخريطة طريق لواندا بغية تهيئة الظروف لتعزيز عملية المفاوضات فيما بين الكونغوليين وإعادة إقامة علاقات حسن الجوار بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ومن المهم أيضا تكثيف الجهود لتنفيذ الاتفاق الإطاري الأساسي بشأن السلام والأمن والتعاون في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. ونرحب بتركيز الاتحاد الأفريقي على تنشيط هذه الوثيقة.

ومن جانبنا، سنواصل دعم تحقيق الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى من خلال تعزيز الحوار والتعاون البناء بين جميع الأطراف الفاعلة. وسنواصل أيضا دعم أنشطة المبعوث الخاص هوانغ شيا الرامية إلى تخفيف حدة التوتر في المنطقة.

السيد إيكرسلي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا على إحاطته. كما أشكر السيد كاهولو والسيدة ماليموكونو على إسهاماتهما.

لا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء تصاعد العنف وتدهور الحالة الإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى والتصعيد الأخير في القتال بين الجماعات المسلحة في كيفو الشمالية. ولا نزال نشعر بالقلق أيضا إزاء تدهور الحالة الإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك تشريد الناس على نطاق واسع من ديارهم وارتفاع مستويات العنف الجنسي، بما في ذلك في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا.

وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما العمل الذي تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة في حماية المدنيين. ونسلم بالطلب الذي تقدمت به حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقديم موعد انسحاب البعثة، ونشجعها على المشاركة البناءة مع البعثة لكفالة انسحاب مسؤول وقائم على الظروف. من شأن المغادرة المتسرعة للبعثة أن تؤدي إلى فراغ أمني كبير في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يعرض مئات الآلاف من المدنيين للخطر ويهدد بمزيد من التدهور في الحالة الإنسانية.

ونرحب بانخفاض حوادث العنف عبر الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، ولكننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء تصاعد خطاب المواجهة من جانب كلا البلدين. وقد تواصلنا مع كيغالي وكينشاسا لحثهما على الدخول في حوار وبناء الثقة، مدركين خطر سوء التقدير والتكلفة الرهيبة لمزيد من التصعيد.

وترحب المملكة المتحدة أيضا باستمرار مشاركة منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما قيادة الرؤساء لورنسو وندايشيميي وجينغوب والرئيس السابق كينياتا. ونؤكد مجددا دعمنا لعمليتي نيروبي ولواندا. وندعو بلدان المنطقة إلى تنشيط هاتين العمليتين وتحويل الالتزامات إلى إجراءات ملموسة للتصدي للتحديات الأمنية المشتركة، وتحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، والحد من العنف.

تؤمن المملكة المتحدة إيمانا راسخا بأن الحوار، وليس العنف، هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم في منطقة البحيرات الكبرى. وتحقيقا لتلك الغاية، سنواصل جهودنا الدبلوماسية الإقليمية وسنشارك مع جميع أعضاء المجلس لدعم السلام والاستقرار في المنطقة.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني للمبعوث الخاص هوانغ شيا، والسيد كاهولو، الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والسيدة ماليموكونو على إحاطاتهم. وأرحب أيضا بمشاركة ممثلين من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

وما زلنا نرى بقلق شديد العنف المتكرر الذي ترتكبه الجماعات المسلحة، مما يؤدي إلى تفاقم أزمة الأمن البشري في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتوترات المتزايدة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ومن الأهمية بمكان أن تنفذ البلدان الموقعة، بما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية والدول الضامنة، تنفيذا كاملا الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

وترحب اليابان بالبيان الصادر عن الاجتماع الحادي عشر الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية المنبثقة عن الاتفاق الإطاري، في 6 أيار/مايو. ويجب أن يؤدي الاتفاق إلى تجديد الزخم في الجهود الإقليمية وأن يظل المبدأ التوجيهي للمضي قدما. وكما طلب قادة المنطقة، فإن إجراء تقييم مستقل وصريح وصادق لتنفيذ الاتفاق الإطاري، أمر أساسي لتحسين مساعينا الجماعية وإجراءات المتابعة.

وتؤدي عمليتا نيروبي ولواندا دورا محوريا في مبادرات السلام الإقليمية الجارية. ويجب على جميع الجماعات المسلحة أن تلتزم بوقف فوري للأعمال العدائية وأن تشارك بشكل كامل في هاتين العمليتين. ويجب أن يتوقف على الفور أي دعم للجماعات المسلحة، لأن من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الحالة الإقليمية المتدهورة.

والتنسيق الوثيق هو أساس تحقيق أقصى قدر من الفعالية لمختلف أنواع السلام وبالتالي تحقيق الهدف المشترك. وقد أرسى مؤتمر القمة الرباعي، المعقود في 27 حزيران/يونيه، لجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، أساسا قويا لتعزيز التنسيق. وينبغي الاستفادة بشكل كامل من التخطيط المشترك المتعدد المستويات، على النحو المتفق عليه، من أجل زيادة مواءمة المبادرات الإقليمية. ويمكن للمبعوث الخاص هوانغ شيا ومكتبه أن يضطلعا بدور كبير في تعزيز هذه الجهود.

إن تعقيد التحديات التي تواجهها المنطقة يتطلب منا اتباع نهج شامل عابر للحدود، قائم على الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وهذا النهج مطلوب خاصة عند التصدي للتحدي المتمثل في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، الذي لا يزال أحد دوافع النزاع. ويجب على جميع أصحاب المصلحة أن يشاركوا في إدارة أكثر شفافية، وتعزيز مراقبة الحدود والتعاون القضائي من أجل تعزيز التجارة المشروعة والتنمية.

ونشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة الإنسانية وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في المنطقة. إن الانتهاكات الجسيمة المستمرة ضد الأطفال والعنف الجنساني تثير الجزع. وتولي اليابان أهمية كبيرة لتعزيز مشاركة المرأة والشباب في العمليات السياسية وعمليات السلام. وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها الكيانات الدولية والإقليمية، بما في ذلك بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنتدى الإقليمي للمرأة التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والمنتدى الإقليمي المتعدد الوظائف للشباب التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

وستواصل اليابان الاضطلاع بدورها لكفالة تحقيق السلام والرخاء في منطقة البحيرات الكبرى.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا والأمين التنفيذي كاهولو والسيدة ماليموكونو على إحاطاتهم. وأرحب أيضا بممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في جلسة اليوم.

وفي سياق تأييد الملاحظات الواردة في التقرير الأخير للأمين العام (S/2023/730)، نشيد بالخطوات الكبيرة التي اتخذت لتعميق تولي زمام الأمور على الصعيد الإقليمي في إطار البحث عن حلول للنزاع. ونشجع على زيادة تعزيز التنسيق بين مبادرات السلام الإقليمية القائمة والمقبلة.

ونحن نشجع جميع الأطراف على الالتزام بحوار حقيقي بحسن نية، وندعو إلى تخفيف حدة التوترات وإلى امتناع الأطراف عن الانخراط في خطاب عام تحريضي. وخلال العملية الانتخابية على وجه الخصوص، يتحمل القادة مسؤولية أن يكونوا قدوة وأن يتبنوا لهجة تصالحية.

ولا تزال الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تبعث على القلق. لقد أدت إلى زيادة تفاقم الأزمة الإنسانية، مع ارتكاب انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي القائم على نوع الجنس واستخدام الأطفال وتجنيدهم على نطاق واسع. ويشكل ذلك تهديدا خطيرا لمستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها.

يبين البيان الرئاسي الذي اعتمد مؤخرا (S/PRST/2023/5) التزام المجلس بالعمل صوب انسحاب مسؤول لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن ناحية إيجابية، نشيد بالمبادرات التي اتخذتها عدة بلدان لتعزيز التعاون عبر الحدود في الأنشطة الاقتصادية. ومما لا شك فيه أن ذلك سيفضي إلى بناء السلام وتعزيز الترابط البناء.

ومما يثلج صدورنا أيضا المؤشرات الأولية من بعثات الخلية التنفيذية التابعة للفريق. وهي تشير إلى أن بعض أعضاء الجماعات المسلحة الأجنبية مستعدون لنزع سلاحهم وتسريحهم وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية، بدون شروط. ونكرر دعوة الأمين العام إلى اغتنام هذه الفرصة على وجه السرعة وإلى الإسراع بتعزيز القدرات الوطنية في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل استقبال المقاتلين السابقين ومعاليهم ودعمهم على نحو فعال.

وفيما يتعلق بالأسباب الجذرية للنزاع، لا يزال الاستغلال والاتجار غير المشروعين بالموارد الطبيعية من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة يسهمان بشكل كبير في الأزمة المستمرة. ونحن نؤيد الطريقة التي وضع بها المبعوث الخاص للأمم المتحدة هذا الهدف في صميم ولايته. ونرحب بمبادرات كتلك المشار إليها في تقرير الأمين العام، ولا سيما دعم إدارة لسلسلة توريد الذهب تتسم بقدر أكبر من المسؤولية.

لا تزال الحالة الإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى تثير قلقا بالغا. فقد أدت عمليات النزوح القسري واسعة النطاق إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية للملايين واحتياجاتهم من الحماية. ويواجه حوالي 25,8 مليون شخص في جمهورية الكونغو الديمقراطية و 7,7 ملايين شخص في جنوب السودان شبح انعدام الأمن الغذائي الحاد. ويكمن أحد التحديات الكبيرة في عودة ملايين النازحين داخليا إلى ديارهم. ونؤكد على الجهود المتواصلة التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومكتب المبعوث الخاص لتنشيط الآلية الثلاثية لعودة اللاجئين بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وفي الوقت نفسه، تواصل المنظمة الدولية للهجرة تقديم مساعدة متعددة القطاعات للأفراد المتضررين من النزوح والمجتمعات المضيفة.

في الختام، نؤمن إيمانا راسخا بأن المبادئ والالتزامات المكرسة في الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة لا تزال مهمة. ونرحب بنتائج الاجتماع الحادي عشر لآلية الرقابة الإقليمية، ولا سيما قرار تنشيطها. وفي هذا الصدد، فإن إجراء تقييم مستقل وصريح وصادق لتنفيذ الإطار والتوصيات اللاحقة سيعزز بلا شك فعاليته.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا والسفير كاهولو على إحاطتيهما. وأرحب بحضور ممثليّ جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا جلسة اليوم. كما استمعت باهتمام إلى بيان السيدة ماليموكونو.

خطت بلدان منطقة البحيرات الكبرى منذ بعض الوقت خطوات كبيرة في تعزيز التنسيق الإقليمي وصون الأمن المشترك والنهوض بالتنمية المشتركة. وفي الوقت نفسه، فإنها تواجه تحديات متعددة، مثل النزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية. وتؤثر الحالة في منطقة البحيرات

الكبرى على الأمن بصفة عامة في أفريقيا. ويتعين على المجتمع الدولي أن يقدم المزيد من الدعم البناء للسلام والتنمية الإقليميين. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، من المهم بشكل حيوي الحفاظ على الأمن المشترك للمنطقة. وتمثل الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية التحدي الأبرز في منطقة البحيرات الكبرى. وتؤيد الصين قادة بوروندي وكينيا وأنغولا في مساعيهم الحميدة. وترحب الصين بالدعوة التي وجهها الاتحاد الأفريقي في حزيران/يونيه الماضي إلى جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لعقد مؤتمر قمة رباعي للدفع باتجاه اتخاذ إجراءات إقليمية منسقة دعما لحفظ السلام والتعاون الأمني بين المنظمات الإقليمية وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن بلدان منطقة البحيرات الكبرى هي مجتمع من الدول، التي يترابط أمنها على نحو لا ينفصم. وبالنظر إلى الحالة الراهنة، ينبغي لبلدان المنطقة أن تفسح المجال كاملا لعمليتي نيروبي ولواندا وأن تحث معا الجماعات المسلحة على وقف القتال ووضع حد للعنف وتخفيف حدة التوتر من خلال الحوار. وتقدر الصين المساعي الحميدة للمبعوث الخاص هوانغ شيا فيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتعين على مجلس الأمن أن يواصل دعم عمل المبعوث الخاص وتقديم المساعدة اللازمة في عملية السلام الإقليمية.

ثانيا، من الضروري دعم وكالات الأمم المتحدة في أداء دورها بفعالية. وفي الوقت الحاضر، أصبح مستقبل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية محط اهتمام جميع الأطراف. وقد شدد البيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس أمس (S/PRST/2023/5) على ضرورة اتخاذ ترتيبات في هذا الصدد. وبينما نمضي قدما في عملية انتقال البعثة، ينبغي أن نفكر في الكيفية التي يمكن بها تحسين عمل وكالات الأمم المتحدة والاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحسين الدعم المقدم لتعميق التعاون بين الأمم المتحدة والمنطقة.

ويتعين على مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى أن يؤدي دورا شاملا وتنسيقيا مع فهم متعمق لشواغل بلدان المنطقة، وفي الوقت نفسه تعزيز التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والمؤسسات الأخرى وتقديم دعم مشترك للانتقال السلس لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتؤيد الصين المبعوث الخاص هوانغ شيا في جهوده المتواصلة لتعزيز تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى وتعبئة موارد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتحقيق المزيد من النتائج.

ثالثا، يجب أن ندعم التنمية المشتركة للمنطقة. إن منطقة البحيرات الكبرى غنية بالموارد الطبيعية ولديها إمكانات كبيرة للتنمية. وينبغي بذل جهود لدعم بلدان المنطقة في تكثيف التعاون من أجل التنمية وتعزيز التنمية من أجل السلام. وقد حققت بلدان مثل أوغندا وتنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا مؤخرا نتائج إيجابية في بناء الهياكل الأساسية عبر الوطنية وعبر الإقليمية وفي التعاون الاقتصادي والتجاري، فيما تواصل تعزيز روابط المصالح الإقليمية من أجل التكامل والتنمية الإقليميين.

وفي إطار "منتدى التعاون الصيني الأفريقي" و "مبادرة الحزام والطريق"، نفذت الصين بشكل مشترك عددا كبيرا من مشاريع التعاون العملي في مجالات من قبيل موارد الطاقة والبنية التحتية والتنمية الصناعية والزراعية والعلوم والتكنولوجيا والتعليم لدعم دول المنطقة في تنميتها المستقلة وتعاونها الإقليمي. وتُعقد الدورة الثالثة لـ "منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي" حاليا في بكين. وتتطلع الصين إلى العمل مع الأطراف المعنية، بما في ذلك بلدان المنطقة، للشروع بصورة مشتركة في تنفيذ "مبادرة الحزام والطريق" بجودة عالية والعمل معا لتحقيق التنمية والرخاء المشتركين والإسهام بشكل أكبر في السلام والتنمية الدائمين في المنطقة.

السيد سباسي (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك الزملاء الآخرين في شكر المبعوث الخاص هوانغ شيا وسعادة السيد كاهولو والسيدة ماليموكونو على إحاطاتهم .

بما أن هذه هي جلسة الإحاطة نصف السنوية الأخيرة لمجلس الأمن بشأن منطقة البحيرات الكبرى التي تشارك فيها ألبانيا، أود أن أشاطركم الرسائل التالية التي لا تتناول الفترة المشمولة بأحدث تقرير فحسب، بل تمثل أيضا استعراضا عاما لما شهدناه بصفتنا عضوا في المجلس.

عندما انضمت ألبانيا إلى مجلس الأمن قبل عامين، كانت المنطقة تشهد بعض الزخم الدبلوماسي الإيجابي. ومع ذلك، في نيسان/أبريل 2022، حذرنا من أنه على الرغم من التقارب المستمر بين الدول، فإن الأسباب الجذرية للنزاع معقدة جدا لدرجة يصعب معها معالجتها والتحديات شديدة للغاية لدرجة يصعب معها التغلب عليها بشكل كامل. وللأسف، واجهت المنطقة منذ ذلك الحين الكثير من الانتكاسات ولم تحقق سوى القليل من التقدم الملموس. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على ثلاثة دوافع رئيسية للنزاع يمكن أن تصبح حلولا إذا عولجت على النحو السليم.

أولا، نتفق تماماً مع تقرير الأمين العام في أن:

" ... الحلول العسكرية وحدها لا تدوم طويلا ولا تفضي إلى بناء سلام قوي ودائم. وثمة حاجة... إلى الإرادة السياسية والنية الحسنة والرغبة الحقيقية لإنهاء المعاناة التي لا داعي لها من أجل إحداث فرق كبير". (S/2023/730، صفحة 18)

ويساور ألبانيا القلق من أن استمرار الخطاب التصادمي والاتهامات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بشأن استمرار أنشطة الجماعات المسلحة والدعم المقدم لها لا يمكن إلا أن يُعرض اتفاق وقف الأعمال القتالية الهش بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية للخطر. ولا تزال جهود السلام الإقليمية، التي تتجسد أساسا من خلال عمليتي لواندا ونيروبي، حاسمة بالنسبة للاستقرار الإقليمي. ونرحب بنتائج مؤتمر القمة الاستثنائي الثاني والعشرين لرؤساء الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا، المعقود في نيروبي في 5 أيلول/سبتمبر الذي أكد مجددا أهمية الحلول الأمنية المستدامة من خلال العمليات السياسية والحوار بين جميع الأطراف. ونأمل أن تُعقد الجولة التالية من الحوار الكونغولي المشترك قريبا.

أما على المسار السياسي، فتلاحظ ألبانيا بإيجابية امتلاك المنطقة لزمام الأمور فيما يتعلق بتوفير الضمانات الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد كُفلت هذه الضمانات من خلال تمديد ولاية القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا حتى 8 كانون الأول/ديسمبر وتأييد نشر بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي خلال مؤتمر قمتها العادي الثالث والأربعين المعقود في 17 آب/أغسطس. ونكرر التأكيد على ضرورة تنسيق جميع تلك المبادرات وتعزيز بعضها بعضا، كما لوحظ خلال الاجتماع الرباعي الذي عقد في أديس أبابا.

ثانيا، تشعر ألبانيا بالجزع إزاء تدهور الحالة الإنسانية في المنطقة، إلى جانب الهجمات الشنيعة على المدنيين وتزايد العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاع ضد النساء وتجنيد الأطفال. وينبغي لنا جميعا أن نفكر مليا فيما يعنيه ذلك. وإذا اتفقنا على أن الأطفال هم الذين يشكلون مستقبلنا، فما هو المستقبل الذي يمكن أن نتوقعه إذا أُجبر هؤلاء الأطفال أنفسهم على الاستعاضة عن أقلامهم بالبنادق؟ وإذا اتفقنا على أن الأمهات يشكلن شخصية أطفالهن، فما هي الشخصيات التي يمكن أن نتوقعها إذا تعرضت هؤلاء الأمهات أنفسهن لانتهاكات جسيمة؟ إننا سنفشل لا محالة، حتى لو شَقَقْنَا طريقنا للخروج من الأزمة. والحل الذي نسعى إليه يُسمى المساءلة. ومن هذا المنطلق، نرحب بدعم مكتب المبعوث الخاص لتنفيذ إعلان كينشاسا بشأن تعزيز التعاون القضائي في منطقة البحيرات الكبرى.

وهذا يقودني إلى النقطة الثالثة من بياني. إن منطقة البحيرات الكبرى تنعم بموارد طبيعية هائلة ولكنها تكافح مشكلة استغلالها غير القانوني والاتجار غير المشروع بها. وينبغي توسيع نطاق التعاون الإقليمي وتعزيزه لدعم إضفاء قدر أكبر من الشفافية على إدارة تلك الموارد الطبيعية وجعلها أكثر استدامة. ونأمل أن تُنفذ توصيات المنتدى الإقليمي المعقود في كينشاسا في أيلول/سبتمبر بشأن إنشاء نظام إقليمي لتتبع المعادن أو إصدار شهادات المنشأ لها من دون تأخير. فتوزيع الثروة بصورة أكثر إنصافا يمكن أن يكون حافزا للجماعات المسلحة لنزع سلاحها والمشاركة في برامج التسريح وإعادة الإدماج، التي ينبغي أن تتلقى الدعم الكافي. وأخيرا، أشكر المبعوث الخاص

على دعمه الثابت للبلدان الموقعة في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

السيدة تشاندا (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والسيدة ماليموكونو على إحاطاتهم. كما أود أن أشكر لجنة بناء السلام على رأيها الخطي وأن أرحب بممثلي دول المنطقة في المجلس.

ما من شك في أن تحقيق السلام في منطقة البحيرات الكبرى يتطلب تعاون المنطقة بأسرها. ونشجع المبعوث الخاص شيا على مواصلة جهوده لدعم إجراء حوار حقيقي بين جميع الأطراف وتخفيف حدة التوترات الإقليمية. فنحن لن نتمكن من تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في السلام والأمن والتعاون المحددة في اتفاق أديس أبابا الإطاري للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي يجري تنشيطه حاليا، إلا بالعمل معا. وأود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، يجب أن تظل المبادرات الدبلوماسية والسياسية الإقليمية هي الوسيلة الرئيسية لحل النزاعات. ولهذا السبب، ندعو بإلحاح إلى وقف العنف والتحريض على الكراهية اللذين يمكن أن يحولا دون إجراء ذلك الحوار. وتؤكد سويسرا من جديد دعمها لعمليتي نيروبي ولواندا. ونرحب باعتماد خطة رئيسية مشتركة في مؤتمر القمة الرباعي الأخير وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى العمل على مواءمة الآليات الإقليمية والتنسيق بينها. وللنجاح في ذلك، لا بد من ضمان تنفيذ جميع الالتزامات المقطوعة وتمكين المرأة من المشاركة بطريقة مجدية وفعالة. ومن الضروري، على وجه الخصوص، أن توقف جميع الأطراف الفاعلة، ولا سيما جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، دعمها لبعض الجماعات المسلحة.

ثانيا، يجب معالجة الأسباب الجذرية للنزاع إذا كنا نريد تحقيق السلام الدائم. وسيستتبع ذلك تعزيز سيادة القانون والحوكمة الرشيدة وإيجاد الفرص الاقتصادية والاجتماعية. وتسلم سويسرا بالإمكانات الكبيرة للتنمية المستدامة في منطقة البحيرات الكبرى. ونشارك منذ عدة سنوات في مشاريع تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان ومكافحة المعلومات المغلوطة وتشجيع التدريب المهني وخلق فرص العمل. وثمة حاجة ملحة أيضا إلى الإدارة المسؤولة للموارد الطبيعية في المنطقة، التي تمثل مصدرا للرخاء لشعوب منطقة البحيرات الكبرى. فالاستغلال غير المشروع لهذه الموارد والاتجار بها من جانب الجماعات المسلحة، ولا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، يشكلان تهديدا للسلام والتنمية في المنطقة.

كما تدعم سويسرا السلطات الكونغولية في النهوض ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. وقد أحطنا علما بسن مجلس الشيوخ الكونغولي قانونا ينشئ قوة عسكرية احتياطية. ونشجع السلطات على ضمان ألا يؤدي ذلك إلى إدماج أعضاء الجماعات المسلحة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بحكم الأمر الواقع، وهو ما يتعارض مع روح المبادئ الواردة في الاستراتيجية الوطنية لتنفيذ البرنامج.

ثالثا، لا بد من احترام القانون الدولي إذا أردنا تحقيق السلام الدائم. وبينما تواصل الجماعات المسلحة مهاجمة المدنيين، تدعو سويسرا جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وكما أُعلن في الاجتماع الرباعي لرؤساء الأركان في وقت سابق من هذا الشهر، يجب إنشاء ممرات إنسانية لتيسير تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان بسرعة وبلا عوائق. وتولي سويسرا أهمية خاصة لاحترام حقوق النساء والفتيات، بالنظر إلى العدد المثير للجزع من حالات العنف الجنسي التي تم التحقق منها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويساورنا القلق إزاء ارتفاع مستويات الاستغلال الجنسي المنهجي في مخيمات النازحين وفي محيطها، ولا سيما في غوما، ولذلك نشجع دول المنطقة على اتخاذ كل التدابير الممكنة لحماية السكان المدنيين ومكافحة الإفلات من العقاب.

ولئن كان من الأهمية بمكان النهوض بالمبادرات الإقليمية، يتحتم ضمان تنفيذ الالتزامات التي قُطعت بالفعل ومعالجة الأسباب

الجذرية للنزاع. وفي سياق تزايد انعدام الأمن والتوترات الإقليمية، وعلى خلفية الانتقال الجاري لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تدعو سويسرا جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والتقيد بالقانون الدولي.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن.

يود الأعضاء الأفارقة الثلاثة الإعراب عن التقدير للسيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، على إحاطته وعلى مشاركته النشطة وجهوده الرامية إلى توطيد السلام في المنطقة. كما نعرب عن تقديرنا للإحاطتين اللتين قدماهما السيد جواو صمويل كاهولو، الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والسيدة جوزفين ماليموكونو. ويرحب الأعضاء الأفارقة بحضور الممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في جلسة اليوم، ويتطلعون إلى الاستماع إلى أفكارهما ووجهات نظرهما بوصفهما بلدين معنيين في المنطقة. وسيركز بياننا هذا الصباح على الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والإنسانية.

لا يزال الأعضاء الأفارقة الثلاثة يشعرون بقلق بالغ إزاء الحالة الأمنية المتوترة التي لا يمكن التنبؤ بها في المنطقة. ونكرر إدانتنا الشديدة لجميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي ترتكبها الجماعات المسلحة والإرهابية، بما في ذلك حركة 23 مارس والقوات الديمقراطية المتحالفة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، والتي يشكل المدنيون الضحايا الرئيسيين لها. ونكرر دعوتنا إلى الوقف الفوري لدعم هذه الجماعات ونشير إلى أن هذا الدعم للجماعات المسلحة التي تقوم بعمليات داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزعزع استقرار البلد فحسب، بل والمنطقة الأوسع نطاقا أيضا. ونردد نداء الأمين العام إلى جميع الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية بأن تلقي أسلحتها فورا وبلا شروط وأن تشارك في عملية نزع السلاح من دون تأخير. ونطالب بشكل خاص بأن توقف حركة 23 مارس زحف قواتها وندعو إلى انسحابها الفوري وغير المشروط من جميع الأراضي المحتلة، على النحو المتفق عليه من خلال عملية لواندا. ونتطلع إلى المرحلة التالية من الحوار الكونغولي المشترك الرباعي في نيروبي باعتبارها فرصة للجماعات المسلحة لكي تجدد التزامها بإسكات البنادق في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتقيد بعملية السلام الجارية.

ويشدد الأعضاء الأفارقة على الحاجة الماسة إلى تحقيق التنسيق والتكامل بين المبادرات السياسية والعسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على النحو الذي أُبرز، في جملة أمور، في البيان الرئاسي المعتمد مؤخرا بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/PRST/2023/5)؛ والبيان الصادر عن الاجتماع الحادي عشر الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى؛ والبيان الصادر عن مؤتمر القمة الرباعي الذي جمع بين جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تحت رعاية الاتحاد الأفريقي. ونعتقد أن المواءمة والتنسيق بشكل فعال بين جميع مبادرات السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها تلك التي تقودها أفريقيا وتملك زمامها، سيؤديان في نهاية المطاف إلى تقديم استجابة أفريقية موحدة ومعززة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تكون على مستوى الغرض المنشود. ولن تكون هذه الاستجابة تجسيدا للحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية فحسب، ولكن للحلول الأفريقية الجيدة للمشاكل الأفريقية.

وعلى الجبهة السياسية، يشيد الأعضاء الأفارقة الثلاثة بدينامية القادة الإقليميين، بمن فيهم الرئيس الأنغولي جواو لورنسو والرئيس البوروندي إيفاريست ندايشيميي والرئيس الكيني ويليام روتو ورئيس كينيا السابق أوهورو كينياتا، الذين يواصلون العمل بلا كلل لضمان أن تنفذ جميع الأطراف اتفاقات السلام القائمة على نحو كامل. ونرحب بالجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لزيادة تعزيز علاقاتها الثنائية والدبلوماسية، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات اللجنة الدائمة المشتركة والزيارات الرفيعة المستوى وتوقيع اتفاقات ثنائية للنهوض

بالتعاون في مختلف القطاعات الهامة. ويشعر الأعضاء الأفارقة الثلاثة بالتفاؤل إزاء تزايد عدد الاتفاقات التجارية بين بلدان المنطقة ويحثون على تنفيذ الاتفاقات التجارية الثنائية والثلاثية التي تشكل نقطة انطلاق نحو التكامل الاقتصادي على نطاق القارة. ونعتقد أن النهوض بالتنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي يؤديان دورا هاما في تعزيز السلام.

ومع استمرار عدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم تقف بلدان المنطقة مكتوفة الأيدي، على الرغم من التحديات الداخلية التي تواجهها. وتواصل تلك البلدان، التي تعمل ضمن الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى، الالتفاف حول جمهورية الكونغو الديمقراطية وتقدم دعمها الثابت لجهود السلام في ذلك البلد. وبعد عشر سنوات من توقيع الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، نرى أنه يتحتم على البلدان الموقعة أن تقيم تنفيذه. وفي ذلك الصدد، نؤيد الطلب الذي قدمته مؤخرا البلدان الموقعة إلى لجنة الدعم التقني، خلال الاجتماع الحادي عشر الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري، لإجراء تقييم مستقل وصريح لتنفيذ الاتفاق حتى الآن. ومن الضروري ضمان تنشيط الاتفاق الإطاري بإرادة سياسية حقيقية من جانب جميع البلدان الموقعة لاحترام التزاماتها.

إن تنمية ثروات منطقة البحيرات الكبرى من الموارد الطبيعية تتيح لبلدان المنطقة فرصة لتحويل اقتصاداتها هيكليا وبناء منطقة من الرخاء المشترك. ولذلك، يتحتم على بلدان المنطقة والبلدان الأفريقية عموما أن تضع حدا للمفارقة القديمة المتمثلة في أن وفرة مواردنا المعدنية تؤدي إلى زوالنا ولكنها تفيد مجتمعات أخرى. ولذلك، نشجع على مواصلة الجهود، تحت رعاية المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وبدعم من المبعوث الخاص، من بين أصحاب المصلحة الآخرين، للتصدي للاستغلال والاتجار غير المشروعين بالموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة.

ووراء الأرقام والإحصاءات المتعلقة بالحالة الإنسانية في المنطقة أناس حقيقيون – رجال ونساء وفتيان وفتيات – يعيشون في ظروف مادية يرثى لها ويعانون اضطرابات عاطفية ناجمة عن الفظائع التي تعرضوا لها، بما في ذلك العنف الجنسي وقتل أحبائهم على أيدي الجماعات المسلحة. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة تعبئة التمويل لخطط الاستجابة الإنسانية لبلدان المنطقة بغية تخفيف معاناة اللاجئين والنازحين. وفي غضون ذلك، نشجع تلك البلدان على مواصلة إظهار تضامنها في التعامل مع تلك المسألة الخطيرة.

في الختام، يود الأعضاء الأفارقة الثلاثة شكر المبعوث الخاص هوانغ شيا على دعمه لجهود السلام الإقليمية وتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. ونؤكد من جديد أن الحل السياسي لا يزال أنجع الوسائل لاستعادة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. ولهذا السبب، ما زلنا نؤيد بقوة التنشيط المخطط له للاتفاق الإطاري ونؤكد من جديد التزامنا باستقلال بلدان المنطقة وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

السيدة آل رحمة (الإمارات العربية المتحدة)**:** أشكر المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى هوانغ شيا على إحاطته القيمة. وأشكر أيضا السيد جواو صمويل كاهولو، الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والسيدة جوزفين ماليموكونو على مساهماتهم في مناقشة اليوم. كما أرحب بمشاركة ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في اجتماع اليوم.

تقدر دولة الإمارات الدور الهام الذي تضطلع به دول منطقة البحيرات الكبرى في تحقيق الاستقرار في القارة الأفريقية، بما يشمل بذل جهود لتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة لعام 2013. وأود في هذا السياق التأكيد على ثلاث نقاط لإحلال الأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة.

أولا، من المهم تجديد الالتزام بإيجاد حل سياسي للأزمة الإقليمية الحالية في المنطقة ومواصلة تعزيز التنسيق بين مبادرات السلام الإقليمية الشاملة، بما في ذلك عمليتا لواندا ونيروبي، والتي تهدف لدعم جهود السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتطلع، في هذا السياق، إلى التوصيات التي سيتم تقديمها قبيل اجتماع آلية الرقابة

الإقليمية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، والمقرر عقده في أوغندا العام المقبل، متابعة للاجتماع الذي سبقه في بوروندي. فتنشيط هذا الاتفاق الإطاري مهم لدعم الاستقرار في المنطقة.

ونرى أن الجهود المبذولة لإجراء تقييم مشترك للتقدم المحرز في تنفيذ التزامات خريطة طريق لواندا، ومنها تلك التي يبذلها الرئيس لورنسو لعقد اجتماعات دورية مع الأطراف الإقليمية، ستكون هامة لضمان تنفيذ هذه العملية. ونشدد على أن إنجاح جميع هذه الجهود ومواصلة البناء عليها يتطلب تعزيز الاتساق بين المبادرات الحالية، حيث تُعد القمة الرباعية التي عقدت في حزيران/يونيه، وضمت جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، مثالا واضحا على تعزيز التنسيق بين كافة الأطراف المعنية لتمهيد الطريق نحو السلام في المنطقة.

لا شك أن إيجاد حل دائم على المدى البعيد يتطلب معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن في المنطقة. ولهذا، من المهم أن تواصل الجهات الفاعلة الإقليمية جهودها الرامية إلى تشجيع الحوار واتخاذ تدابير وقائية لتعزيز الثقة والتسامح داخل المجتمعات وفيما بينها، مع تأكيدنا كذلك على دور المبعوث الخاص، عبر مساعيه الحميدة، في دعم المساعي الرامية لتهدئة التوترات وتيسير الحوار.

ثانيا، يجب حماية المدنيين من هجمات الجماعات المسلحة وأن تظل حمايتهم في صلب أي جهود تهدف إلى تحقيق السلام في المنطقة. فمن المقلق استمرار أنشطة الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وما يشكله ذلك من تهديد خطير على سلامة المدنيين، فضلا عن عرقلته لجهود التنمية. وندين في هذا السياق الأعمال العدائية التي ترتكبها حركة 23 مارس وكافة الجماعات المسلحة الأخرى، وندعوها لإلقاء أسلحتها بشكل دائم دون قيد أو شرط. كما ينبغي للجهات الفاعلة منح الأولوية لحماية المدنيين، خاصة النساء والأطفال، ووقف جميع أشكال العنف ضدهم وضرورة التزام الأطراف بالقانون الدولي الإنساني ووقف جميع أشكال العنف ضد المدنيين. ونكرر أهمية الإسراع في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجتمعي وتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثالثا، لا بد من إيلاء اهتمام خاص للتدهور الخطير والمقلق للأوضاع الإنسانية في المنطقة، خاصة مع استمرار عمليات النزوح بسبب الصراعات المسلحة وانعدام الاستقرار الذي تفاقم بسبب التداعيات الناجمة عن تغير المناخ. فوفقا للتقرير الأخير للأمين العام (S/2023/730)، يوجد في منطقة البحيرات الكبرى أكثر من 4.7 ملايين لاجئ وطالب لجوء، بالإضافة إلى أكثر من 11.6 مليون مشرد داخليا. كذلك من المهم أيضا العمل على الحد من انعدام الأمن الغذائي الذي يمثل تحديا جسيما في المنطقة. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها، يعاني أكثر من 25 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد. ونؤكد في هذا الصدد على أهمية تيسير عمل المنظمات الإنسانية التي تقدم خدمات أساسية وإغاثية وأن تعمل كافة الأطراف الفاعلة على ضمان حصول العاملين في المجال الإنساني والمرافق الإنسانية على الحماية المكفولة لهم بموجب القانون الدولي الإنساني.

وختاما، تؤكد دولة الإمارات على التزامها بدعم الجهود الإقليمية وجهود الأمم المتحدة وجميع الشركاء الآخرين ودعم منطقة البحيرات الكبرى في سعيها نحو تحقيق السلام والاستقرار. كما يؤكد بلدي على أهمية أن تعمل هيئات وإدارات الأمم المتحدة معا لضمان وجود نهج متسق ومتكامل واستراتيجي لمساعدة المنطقة على تخطي التحديات التي تواجهها؛ وأن يتم ذلك بالتعاون الوثيق مع الجهات المعنية في المنطقة للحفاظ على المكتسبات التي تحققت في مجال بناء السلام، خاصة في سياق عملية انسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يفوتنا هنا الإشادة بجهود لجنة بناء السلام وانخراطها المستمر في المنطقة.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص شيا على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيد كاهولو والسيدة ماليموكونو على إحاطتيهما، كما أرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في جلسة اليوم.

تقدر الولايات المتحدة كل ما يبذله المبعوث الخاص من جهود لحشد الدعم الدولي لكل من عملية نيروبي التي تقودها جماعة شرق أفريقيا وعملية لواندا. وعلى الرغم من تلك الجهود، لا تزال الحالة الأمنية في منطقة البحيرات الكبرى متردية وتستمر في التدهور في ظل تصاعد التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. فقبل ستة أشهر، خلال جلسة الإحاطة الأخيرة بشأن منطقة البحيرات الكبرى (انظر S/PV.9307)، دعونا جميع الأطراف إلى العمل على وجه السرعة للوفاء بكامل التزاماتها بموجب بلاغ لواندا، بما في ذلك انسحاب حركة 23 مارس إلى خط سابينيو، ثم تجميع المقاتلين ونزع سلاحهم. وفي حين أن دول المنطقة سارعت إلى المساعدة في هذه العملية، فقد منعت حركة 23 مارس الوصول إلى مواقع التجميع الأولي، مما أعاق جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعرقل العمل المهم الذي تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومرة أخرى، أكرر دعوتنا إلى رواندا أن تنهي فورا دعمها لحركة 23 مارس، الخاضعة لجزاءات الأمم المتحدة، وأن تنسحب من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندعو القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى قطع العلاقات مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، الخاضعة أيضا لجزاءات الأمم المتحدة. وندعو القوات المنتشرة من المنطقة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال جماعة شرق أفريقيا، إلى التنسيق فيما بينها ومع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتعين عليها تجنب ارتكاب انتهاكات أو تجاوزات لحقوق الإنسان أو الانخراط في أنشطة غير مشروعة، بما في ذلك الاستخراج غير المشروع للمعادن. وأود مرة أخرى أن أحث جميع أعضاء المجلس على تجنب الموافقة على أن تقدم بعثة الأمم المتحدة مزيدا من الدعم للقوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا من دون ضمانات مناسبة، تمشيا مع سياسات الأمم المتحدة التي تهدف إلى معالجة الشواغل المتصلة بحقوق الإنسان والمساءلة ومهام القيادة والسيطرة. وتكتسي تلك الضمانات أهمية حيوية لكفالة ألا نتسبب عن غير قصد في تفاقم حالة أمنية خطيرة بالفعل.

وكما سمعنا اليوم، فقد تدهورت الحالة الإنسانية بشكل مثير للقلق جراء عدم الاستقرار في المنطقة. ففي عام 2023 وحده، أدى النزاع إلى نزوح أكثر من نصف مليون شخص، والكثير منهم مجبرون على العيش في ظروف لا يتوفر لهم فيها ما يكفي من الغذاء أو الماء أو الرعاية الطبية في مخيمات ممتلئة إلى حد يتجاوز طاقتها الاستيعابية بكثير. وتتعرض آلاف النساء والأطفال للاستغلال من خلال عمليات منظمة للاتجار بهم لأغراض الاستغلال الجنسي. وأود أن أشكر السيدة ماليموكونو مرة أخرى على ما تبذله من جهود غير عادية للفت الانتباه إلى احتياجاتهم. ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي، أدى استمرار عدم الاستقرار السياسي إلى انهيار عمليات إنتاج الأغذية وتوزيعها، مما أسفر عن نقص الأغذية على نطاق واسع. ويواجه نحو 1,5 مليون شخص مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي، وهو ببساطة أمر غير مقبول في القرن الحادي والعشرين – فقد تحولت أزمة سياسية من صنع الإنسان إلى أزمة إنسانية من صنع الإنسان، ولا بد أن ينتهي ذلك.

وعلينا أن نسعى إلى إيجاد حلول دبلوماسية. وتحقيقا لتلك الغاية، أدعو القادة في المنطقة إلى مواصلة الحوار المفتوح، لا سيما مع اقتراب موعد إجراء الانتخابات الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع، بمن فيهم النساء والأقليات. ويستحق جميع المدنيين الكونغوليين أن يتمتعوا بالحق في العيش في سلام وإسماع أصواتهم في الانتخابات. وأتقدم بالشكر مرة أخرى إلى المبعوث الخاص هوانغ شيا على ما يبذله من جهود. ويحدوني أمل صادق في أن نكون قد قطعنا خطوات واسعة نحو تحقيق السلام في المرة القادمة التي يقدم فيها إحاطة إلى المجلس. فلا مجال لإضاعة الوقت.

السيد بيريس لوسي (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود بداية أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد هوانغ شيا، على إحاطته. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكره على الدعم الذي يقدمه بغية تنفيذ الاتفاقات القائمة التي تعزز السلام والتكامل الإقليمي وتسهم في الحوار والسلام الإقليميين. وأتقدم بالشكر أيضا إلى السيد جواو صمويل كاهولو، الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني

بمنطقة البحيرات الكبرى، والسيدة جوزفين ماليموكونو، رئيسة تنسيقية تجمعات رابطات المنظمات النسوية في منطقة البحيرات الكبرى.

وفقا لتقرير الأمين العام (S/2023/730)، لا تزال الحالة في منطقة البحيرات الكبرى متقلبة ولا يمكن التنبؤ بها. وفي ذلك الصدد، يؤكد وفد بلدي من جديد ضرورة وقف زحف الجماعات المسلحة التي تنشط على الحدود وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى وجه التحديد حركة 23 مارس. وبالمثل، نشجع مواصلة الجهود الإقليمية ودون الإقليمية التي تهدف إلى وضع تدابير لبناء الثقة في إطار جهود الوساطة، لما تكتسيه من أهمية أساسية للتغلب على الجمود. وتؤكد عمليتا لواندا ونيروبي أهمية التنسيق والتكامل بين المبادرات السياسية والعسكرية، التي يكتسي دعم الأمين العام لها، من خلال مبعوثه الخاص، أهمية حاسمة.

وتشكّل الجهود الجارية تطورات إيجابية تهدف إلى مواءمة مبادرات السلام القائمة وتنسيقها لمعالجة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنها مؤتمر القمة الرباعي لجماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقد عُقد مؤتمر القمة في 27 حزيران/يونيه في لواندا، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، وينبغي أن نستمر في عقده وتعزيزه. ويكفل التقدم المحرز في مؤتمر القمة العاشر للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى عقد اجتماعات منتظمة لآلية التحقق المخصصة لاستعراض تنفيذ خريطة طريق لواندا. وفي سياق عملية نيروبي، فإن هناك استعدادا لاستئناف الحوار الكونغولي المشترك ولإجراء حوار مع الجماعات المسلحة.

إن الحالة الإنسانية المتدهورة تتطلب اهتماما فوريا من المجتمع الدولي. ولذلك، رحبنا بالاجتماع الثلاثي الرفيع المستوى الذي عقدته في 15 أيار/مايو مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا لمعالجة مسألة عودة اللاجئين من الجنسيتين. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أن ندعم بناء المؤسسات والقدرات التي ستمكن من تنفيذ الخطط الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وفقا لقرار مجلس الأمن 1325 (2000).

ونشجع تحقيق التضافر بين السياسات الإقليمية لحظر تجنيد القصر واستغلالهم وكفالة معاملتهم وفقا للقوانين الدولية المتعلقة بالوقاية وحماية حقوق الأطفال.

وتعتقد إكوادور أنه من أجل توطيد السلام، من الضروري معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، ومن بينها الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. ولذلك يجب علينا أن نعزز القدرات على مكافحة هذه الآفة.

وتعزيز مشاركة المرأة في الهياكل السياسية الوطنية والمحلية أمر أساسي لإحراز تقدم نحو بناء سلام حقيقي. ومن المناسب، في ذلك الصدد، أن نرحب بالمشورة الخطية للجنة بناء السلام، التي تتناول المسائل المذكورة والتي تعرب أيضا عن ضرورة دعم قدرة بلدان المنطقة على إجراء انتخابات سلمية وشاملة وشفافة.

وأخيرا، تجدر الإشارة بصفة خاصة إلى استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى، وأسلط الضوء على مبادرتيها 3 و 9 اللتين تركزان على المرأة والسلام والأمن، فضلا عن التعدين المسؤول، بغية الحد من التهديدات التي يتعرض لها السلام والتي تتطلب تمويلا معززا لتنفيذها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للبرازيل.

أشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا، والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى جواو صمويل كاهولو، والسيدة جوزفين ماليموكونو على إحاطاتهم. إن من المؤكد أن وجهات نظرهم توفر إسهامات هامة لمجلس الأمن بشأن الحالة الراهنة. وأرحب أيضا بممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في هذه الجلسة.

إنني أقدر على النحو الواجب أحدث تقرير للأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2023/730)، فضلا عن المشورة الخطية للجنة بناء السلام بشأن منطقة البحيرات الكبرى. وأشيد بعمل المبعوث الخاص هوانغ شيا.

تظل الحالة الأمنية في منطقة البحيرات الكبرى تثير القلق. فعلى الرغم من أن وقف إطلاق النار بين القوات المسلحة الكونغولية وحركة

23 مارس لا يزال قائما، تكلف الاشتباكات بين الجماعات المسلحة السكان ثمنا باهظا.

ونكرر الدعوة إلى الجماعات المسلحة كافة لإلقاء أسلحتها. كما ندعو إلى وقف كل الدعم الخارجي للجماعات المسلحة غير المشروعة. ونأمل أن يتمكن تنسيق الجهود الإقليمية من إحراز تقدم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن الضروري وضع استراتيجية ناجحة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتمهيد الطريق نحو المصالحة.

إننا نتابع عن كثب نشر القوات الإقليمية، ونأمل أن تواصل مشاركتها مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أحطنا علما بالتعاون العسكري الثنائي الجاري بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها بغية كبح هجمات الجماعات المسلحة والمساعدة على تحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويكتسي البعد السياسي للتعاون الإقليمي أهمية قصوى. ونؤيد الدور القيادي الذي يؤديه المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وآلية الرقابة الإقليمية. كما نسلط الضوء على مؤتمر القمة الرباعي الذي عقد في لواندا، في حزيران/يونيه، بهدف تنسيق ومواءمة مبادرات السلام القائمة.

وتعلق البرازيل أهمية كبيرة على الشمول في العمليات السياسية. وكون الشباب والنساء مشاركين نشطين في الحوار الإقليمي في منطقة البحيرات الكبرى أمر أساسي لضمان استدامة تلك العمليات.

وتتركز استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى على مجتمعاتها وشعوبها. وينبغي أن توجه تطلعاتها إلى السلام والاستقرار والتنمية المستدامة الجهود الدبلوماسية في المنطقة. وينبغي أن يكون تحسين سبل عيشهم، ولا سيما تخفيف العبء الذي يتعين على الفئات الأكثر ضعفا تحمله، في صميم أعمالنا.

وندعو إلى مواصلة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في البلدان المعنية. وكما بين مقدمو إحاطاتنا، فإن النساء في المنطقة مناصرات للسلام، وينبغي إشراكهن في جميع مبادرات السلام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل رواندا.

السيد كاينامورا (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشارك غيري في شكر مقدمي الإحاطات، ولا سيما المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. غير أننا نرى ثغرات في تنفيذ الإطار وفي الالتزامات الواردة فيه. فعندما وقعت رواندا على الاتفاق الإطاري، كان ذلك لأنها آمنت به، وما زالت تؤمن به.

وبالإضافة إلى الاتفاق الإطاري، أيدت رواندا تأييدا تاما الجهود الإقليمية – عمليتا لواندا ونيروبي – التي توفر نتائجها تدابير ملموسة لإنهاء الأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتشيد بها إشادة كبيرة.

ومن ناحية أخرى، فإن الإرادة السياسية لدى الموقعين، ولا سيما جمهورية الكونغو الديمقراطية، غير متوفرة، كما يتضح من عدم تقليلها من التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة الأجنبية أو رفضها القيام بذلك، ضمن مسائل أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن الاتفاقات التي أبرمت في لواندا ونيروبي لم تنفذ قولا وروحا، لأن الإرادة السياسية للقيام بذلك لا تزال غير متوفرة.

وما فتئت الإخفاقات المستمرة في معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية القوة الدافعة لاستمرار النزاع على مدى العقود الثلاثة الماضية، وظل شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أرضا خصبة للجماعات المسلحة، التي لا تزعزع استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، بل كذلك البلدان المجاورة. وفي الوقت الحاضر، تعمل أكثر من 120 جماعة مسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وكل الجماعات المنشقة عنها التي أدمجت الآن في وازاليندو، فضلا عن الماي ماي، التي أعيدت تسميتها باسم وازاليندو. فالجماعات

المسلحة المحلية المعروفة باسم ماي – ماي التي أعيدت تسميتها باسم وازاليندو، والتي أنشئت الآن كقوة احتياطية، تشكل تهديدا ولا تحقق الأثر المرجو من تفعيل إطار السلام والتعاون، فضلا عن خرائط الطريق للسلام والأمن في منطقتنا.

وقد وفر تنفيذ آليتي لواندا ونيروبي، لا سيما بعد نشر القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا، أملا في البداية في التوصل إلى حل سلمي. بيد أن الأعمال القتالية الأخيرة في كيفو الشمالية التي قامت بها كل الجماعات المسلحة، التي أعيدت تسميتها باسم وازليندو، مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، تشكل الآن تهديدا جديدا لعمليات السلام وتؤدي مرة أخرى إلى انتكاسة لإطار السلام والتعاون.

وكذلك يدل تجنيد آلاف المرتزقة في الجيش الوطني – الذي يتعارض مع الاتفاقيات الدولية، مقترنا برفض تنفيذ الاتفاقات الموقعة – على الافتقار إلى الإرادة السياسية لمعالجة الأسباب الجذرية للمشاكل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويتجاهل مجلس الأمن خطاب الكراهية وكراهية الأجانب المفزعين والمتزايدين، ولا سيما الدعوات إلى طرد الكونغوليين الناطقين باللغة الرواندية أو التوتسي أو "الثعابين"، كما أطلق عليهم.

وتشكل تلك المسائل حجر الزاوية السياسي والأساسي للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وانتهاكات حقوق الإنسان التي ذكرت في هذه القاعة ترتبط باستخدام خطاب الكراهية.

ولذلك، من المؤسف أن هذه الأعمال والفظائع لم تُدانفي وثائق المجلس، بما في ذلك البيان الرئاسي (S/PRST/2023/5) الذي اعتمد أمس. ونعتقد أن هذا الموقف والصمت من جانب أعضاء مجلس الأمن يبعثان برسالة مدوية وواضحة إلى المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن الخطاب التحريضي الذي يستخدمه الساسة، والذي يمثل دليلا موثقا على خطاب الكراهية الذي يستهدف الناطقين بكينيارواندا الكونغوليين، ولا سيما التوتسي، في إقليم ماسيسي ومناطق أخرى، يستدعي من المجلس التدخل للحيلولة دون استمرار هذه الأعمال. ويجب على المجلس أن يخرج عن صمته وأن يدين بأشد العبارات اضطهاد الناطقين باللغة الرواندية، ولا سيما جماعات التوتسي، في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونشجب القوى الخارجية التي تشعل النزاع من جديد وتشجع الإفلات من العقاب من أجل خدمة مصالحها الاقتصادية من خلال المضي قدما في التنفيذ الانتقائي لإطار السلام والأمن والتعاون واتفاقات السلام والأمن الإقليمية. ولا تقتصر عمليات تجميع المقاتلين على جماعة مسلحة واحدة دون غيرها، بل يجب أن تطبق على جميع الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية.

وعندما يسمح باستمرار الخطاب حول سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية بدون مراعاة الحقوق السيادية للبلدان المجاورة المتضررة من النزاع، فإنه يصير غير ملائم تماما ويهدف إلى تأجيج النزاع. والسلامة الإقليمية لكل بلد مسألة مهمة. وعلاوة على ذلك، يجب تجنب التنفيذ الانتقائي لإطار السلام والأمن والتعاون والاتفاقات الإقليمية.

وختاما، يتطلب تحقيق السلام في منطقة البحيرات الكبرى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودوافعه. ولا تزال رواندا، إلى جانب أصحاب المصلحة الآخرين، ملتزمة بالتوصل إلى حل سلمي يتماشى مع الآليات الإقليمية وإطار السلام والأمن والتعاون.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد موكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): لقد أتيحت لوفد بلدي بالفعل فرصة لتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. ونود مرة أخرى أن ننوه برئاستكم وأن نعرب عن مدى سرورنا لرؤيتكم تقودون أعمال مجلس الأمن. ولدينا كل الثقة في قدرتكم على توجيه مداولات المجلس بنجاح، بالنظر إلى برنامج العمل الطموح الذي قدم في بداية الشهر. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة عن امتنان حكومة وشعب

جمهورية الكونغو الديمقراطية للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحماية سيادة بلدنا وسلامته الإقليمية ورغبتها التي كثيرا ما أعرب عنها في تحقيق الاستقرار والسلام الدائمين. وأود أن أشيد إشادة مستحقة بالأمين العام على تقريره المؤرخ 3 تشرين الأول/أكتوبر (S/2023/730)، المعروض على المجلس، وعلى اهتمامه المستمر الذي لا يتزعزع ومشاركته الشخصية في العمل على بناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأخيرا، أرحب بحضور الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، السيد جواو صمويل كاهولو، عبر التداول بالفيديو، وأشكر شقيقتنا السيدة ماليموكونو على إحاطتها.

يحيط وفد بلدي علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي قدمه مبعوثه الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد هوانغ شيا، الذي يسرني أن أراه بيننا هنا اليوم. إن التقرير، الذي يقدم تقييما في منتصف المدة بشأن الامتثال للالتزامات التي تم التعهد بها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون للفترة من 16 آذار/مارس إلى 15 أيلول/سبتمبر، يثير عدة مسائل يعتقد وفد بلدي أنها تستحق اهتمام دقيق من المجلس بصفته جهاز الأمم المتحدة الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين.

وبينما نجتمع هنا اليوم، تواصل قوات الدفاع الرواندية، الجيش النظامي الرواندي، وهو طرف موقع على اتفاق أديس أبابا الإطاري، ومساعدوها الإرهابيون التابعون لحركة 23 مارس احتلال مواقع داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة، والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والاتفاقات التي تحكم المنظمات دون الإقليمية التي ينتمي إليها ذلك البلد. وبعد مضي عشر سنوات كاملة على التوقيع على اتفاق أديس أبابا الإطاري، الذي نفذ بلدي أحكامه بإخلاص، فإنه لم يشهد أي علامات على التنفيذ من جانب أطراف معينة، بما فيها رواندا، على الرغم من مركزها كأطراف موقعة. تثير تلك الملاحظة المؤسفة بالضرورة مسألة ضرورة إعادة النظر في الاتفاق الإطاري، وهو نهج أيدته حكومة بلدي. وفي ذلك الصدد، تجدر الإشارة إلى أن آلية الرقابة الوطنية المنشأة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لكفالة تنفيذ التزامات البلد بموجب الاتفاق ستعقد مشاورات في كينشاسا يومي 24 و 25 تشرين الأول/أكتوبر. وستساعدنا النتائج على وضع خريطة طريق تمكن جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى جانب البلدان الموقعة على اتفاق أديس أبابا الإطاري، من المشاركة بصورة مجدية في معتكف ديربان الذي سيعقد في الفترة من 31 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر. ويرحب وفد بلدي بتلك المبادرة ويشيد بجهود المبعوث الخاص للأمين العام في ذلك الصدد.

وفي الأجل القريب، ومع اقتراب موعد إجراء الانتخابات، تظل أولوية بلدي هي استعادة السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتطلب ذلك، في جملة أمور، إنهاء عدوان رواندا، الذي سيتحقق بالانسحاب الفعلي لجميع قواتها، بمن في ذلك أفراد جيشها المندمجون خفية في حركة 23 مارس، وتجميع حركة 23 مارس، وعودة المشردين إلى ديارهم، واستعادة حريتهم في ممارسة حقوقهم المدنية بحلول 20 كانون الأول/ديسمبر وعودة الأطفال إلى المدارس وحقهم في التعليم الذي حرموا منه منذ عدوان رواندا وحركة 23 مارس. وتواصل جمهورية الكونغو الديمقراطية دعم الجهود الإقليمية، ولا سيما عمليتا نيروبي ولواندا، وتدعو مجلس الأمن إلى مواصلة دعم هاتين العمليتين بالاستمرار في ممارسة أقصى قدر من الضغط على رواندا ووكيلتها حركة 23 مارس للامتثال لأحكام خطتي نيروبي ولواندا للسلام.

وبالنسبة لحركة 23 مارس، يعني ذلك أن يلقي أفرادها أسلحتهم، ويقبلوا التجميع والتسريح والانضمام إلى برنامج نزع السلاح والتسريح والإنعاش المجتمعي وتحقيق الاستقرار، تماشيا مع التوصيات الواردة في خطة لواندا للسلام.

وتشير الفقرتان 4 و 8 من التقرير المعروض علينا إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، مثلما فعل بعض الأعضاء. وهذا الشعار البالي، الذي تكرره رواندا يوما بعد يوم وفي كل محفل، حتى لو كان صحيحا ويمكن التحقق منه، فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون ذريعة لشن عدوان على بلد ذي سيادة، بموجب القانون

الدولي والالتزامات الدولية والإقليمية لدولنا. ولهذا السبب أود أن أكرر هنا الاقتراح البناء الذي قدمته حكومة بلدي، وعرضه أمام المجلس في 28 أيلول/سبتمبر دولة السيد كريستوف لوتوندولا أبالا بينابالا، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون الفرانكوفونية. إن أعضاء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ليسوا من مواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولذلك يمكن لمجلس الأمن أن ينفذ خطة للقضاء على تلك القوات، وسيكون من دواعي سرور جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تشارك فيها. ومن المؤكد أن هذا النهج سيبطل أي مبرر للمعتدين علينا، الذين يشنون مع ذلك حربا اقتصادية، ويستغلون بطريقة احتيالية وبلا خجل الموارد الطبيعية التي لا يملكونها والتي أصبحوا مصدرين عالميين لها.

وفيما يتعلق بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لبلدي، تحث حكومة بلدي المجلس على تطبيق التهديد بفرض جزاءات صارمة على الأطراف الفاعلة والكيانات العاملة في جميع مراحل السلسلة، من الإنتاج إلى المقصد. وإلى جانب الجزاءات، فإن حكومتي، التي تؤيد التوصيات الصادرة عن حلقة عمل الخرطوم بشأن الموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى، التي عقدت في 2 أيلول/سبتمبر 2021، ترغب أيضا في المشاركة في المناقشات والأفكار بشأن إنشاء عملية مماثلة لعملية كيمبرلي لإدارة الذهب القادم من مناطق النزاع.

وختاما، أود أن أؤكد من جديد الأهمية التي يوليها بلدي للعلاقات الطيبة مع جيرانه وجميع بلدان المنطقة، على نحو ما أظهر رئيس دولتنا، فخامة السيد فيليكس – أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، بوضوح شديد منذ توليه منصبه. وستواصل جمهورية الكونغو الديمقراطية التعاون مع الشركاء المتفانين والمخلصين بغية تحقيق الازدهار والرخاء لمنطقة البحيرات الكبرى، تراثنا المشترك.

وإذا جاز لي أيضا أن أرد بإيجاز على بعض الشواغل التي أعرب عنها هنا، أود أن أقول إن جماعات الوازاليندو، التي بدأت تؤرق رواندا، هي ببساطة منظمة من الشباب الوطنيين من جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين يشعرون بالغضب من المذابح التي ترتكبها حركة 23 مارس والذين نظموا أنفسهم من أجل صد العدو. إنها ليست جماعة مسلحة بالطريقة التي تصور بها هنا. وقد تكلمنا عن الحوار، ورسمت عمليتا لواندا ونيروبي طريق الحوار. وخارطة طريق لواندا واضحة، وتصف الخطوات المؤدية إلى الحوار، التي نعرفها جميعا. أولا، هناك تجميع لحركة 23 مارس، الذي نتحدث عنه. ثم هناك نزع سلاح حركة 23 مارس، وعودة المشردين – وقد تحدثنا هنا عن خطورة تلك الكارثة الإنسانية. وهذا هو السبيل نحو استئناف الحوار مع رواندا. وأخيرا، هناك أيضا عملية نيروبي، التي تجري مناقشتها هنا أيضا. وقد كنت أحد المندوبين في تلك العملية. وكانت حركة 23 مارس جزءا من عملية الحوار في نيروبي. وغادروا الغرفة لبدء الحرب بينما كنا نتحدث مع الجماعات المسلحة الأخرى. إننا نتكلم مع الجماعات المسلحة، وأوصي بأن تتحلى رواندا أيضا بالشجاعة الكافية للدخول في مناقشات مع تلك الجماعات المسلحة، بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. فمن شأن ذلك أن يشكل تطورا إيجابيا للمنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لم يعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة 12/05.